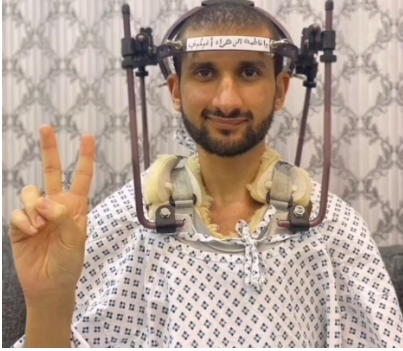




BAHRAIN CENTER FOR HUMAN RIGHTS
Defending and promoting human rights in Bahrain



تقرير عن

أوضاع السجون في البحرين

يوليو/تموز 2022

مقدمة

منذ عام 2011، أصدرت السلطات البحرينية أحكاماً بحق آلاف الأشخاص من المتصلين بجراك 14 فبراير الشعبي ونشاطات مؤيدة للديمقراطية، بما في ذلك 3314 شخصاً خلال السنوات الخمس الماضية. ووجهت إلى العديد منهم اتهامات بموجب قانون مكافحة الإرهاب وتمويله في البحرين. وأما القصور البالغ في ضمانات المحاكمة العادلة، فبُعدت مشكلة منهجية في نظام العدالة الجنائية بالبحرين. وقد كان ثمة انتهاكات مستمرة لحقوق المتهمين في مراعاة الإجراءات الواجبة، بما في ذلك تعرّضهم إلى الاختفاء القسري، وانتزاع الاعترافات منهم بالإكراه، وإيقاع التعذيب بهم، وعدم تمكينهم من الاتصال بمحاميتهم. ولم تسلم المدافعات عن حقوق الإنسان من التعذيب وإساءة المعاملة والاعتداء الجنسي.

في عام 2021، صدرت بحق 132 شخصاً أحكاماً بالسجن لفتراتٍ مختلفة، بما في ذلك تسعة أحكامٍ قضت بالسجن مدى الحياة. وكان العديد من هذه المحاكمات متعلقاً بأكثر من متهم واحد، بل لقد بلغ عدد المتهمين في قضية واحدة 33 شخصاً. وتباينت الاتهامات المنسوبة إليهم بين الانضمام إلى "جماعات إرهابية" و "التجمع غير القانوني" و "إهانة السلطة القضائية". وخلال هذا العام، أصدرت المحاكم البحرينية أحكاماً بالسجن أو أيدت أحكاماً كانت قد صدرت مسبقاً، يبلغ مجموع مدتها 984 عامًا. كما قررت غرامات مقدارها الإجمالي 101,134 ديناراً بحرينياً (نحو 254,000 يورو). وتجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات لا تستوفي كل الحالات في بابها، لأنها تعتمد بشكل أساسي على ما نشرته الصحف المحلية.

اعتقلت السلطات 173 شخصاً في عام 2021 بسبب مشاركتهم في نشاطات مؤيدة للديمقراطية. وتم تنفيذ معظم الاعتقالات بعد استدعاء المعنيين للاستجواب. وتُعد العديد من الاعتقالات التعسفية أثناء شنّ مدامات على المساكن، ولم تقدم قوات الأمن خلالها مذكرات اعتقال، ولا أعلمت المعتقلين وعائلاتهم بسبب اعتقالهم. وتم اعتقال عدد من الأفراد أثناء تواجدهم في مواضع بعينها، كالمظاهرات مثلاً، أو في الشارع، أو المستشفى، أو في المطار.

تفشي الأمراض في السجن

ما زالت ظروف السجون سيئة، وتواصلت التقارير عن القصور في توفير الرعاية الطبية الكافية للسجناء في البحرين. وبالإضافة إلى مشكلة الاكتظاظ، فإن الظروف الصحية في سجن جو ليست مرضية، وإجراءات النظافة والتعقيم غير كافية، الأمر الذي أدى إلى تفشي كوفيد-19 داخل السجن في شهري مارس/ آذار وأبريل/ نيسان، ثم مجدداً خلال شهري مايو/ أيار ويونيو/ حزيران 2021. ولم تُبد الحكومة ما ينبغي من الشفافية بشأن أعداد الإصابات بكوفيد-19 في السجن؛ بيد أن مركز البحرين لحقوق الإنسان تلقى أسماء العشرات من السجناء الذين أصيبوا بالعدوى.

لقد أخفقت الحكومة في حماية الحقوق الصحية للسجناء، وقصّرت في توفير كمادات الوجه ومستلزمات النظافة. وقد سمحت السلطات للسجناء بالتسجيل لتلقي اللقاح، غير أنها لم تمكّنهم من الخضوع لاختبارات فحص الفيروس على نحو منظم كإجراء وقائي. ومنعت إدارة السجن العديد من السجناء من الاتصال بأفراد عائلاتهم وأحبائهم، لمدة بلغت في بعض الأحيان عدة أسابيع، أثناء تفشي كوفيد-19 في سجن جو.

في 6 أبريل/ نيسان 2021، توفي السجين السياسي عباس مال الله إثر أزمة قلبية، وسط أنباء عن تعرضه إلى الإهمال الطبي. وكانت عائلته قد أبلغت في السابق عن اعتلال صحته، وعن كونه لم يتلق رعاية طبية ملائمة في السجن. وكان مال الله قد أمضى عشر سنوات من عقوبة قضت بسجنه 15 عامًا، كانت صدرت بحقه فيما يتصل بالحراك الشعبي الذي شهدته البلاد عام 2011. وبعد وفاة مال الله، نظم موقوفو سجن جو اعتصامًا سلمياً للاحتجاج على "ظروف الاحتجاز، ولا سيما القصور في تلقي العلاج".

في 17 أبريل/ نيسان 2021، استخدمت قوات الشرطة الخاصة القوة المفرطة لفض الاعتصام، وألقت بقنابل الصدم، وعمدت إلى ضرب الموقوفين على رؤوسهم، مما أدى إلى إلحاق إصابات بالغة بالعديد منهم. وقاموا باحتجاز العديد من السجناء بمعزل عن العالم الخارجي لأسابيع بعد فض الاعتصام.

وقد دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الحكومة البحرينية إلى إجراء "تحقيق شامل وفعال في القمع العنيف للاعتصام في سجن جو". وعلى الرغم من ذلك، فإنه لم يتم إجراء تحقيق نزيه في تلك الوقائع، ولا تمت مسائلة إدارة السجن عنها. وأما مقرر الأمم المتحدة الخاصون، فقد مُنعوا من زيارة البحرين طوال العقد الماضي.

يوم 9 يونيو/ حزيران 2021، توفي السجين السياسي **حسين بركات** متأثراً بمضاعفات إصابته بكوفيد-19، بعد نقله إلى مجمع السلمانية الطبي. وكان حسين يقضي عقوبة بالسجن مدى الحياة في سجن جو. أُدين في مايو/ أيار 2018 بتهمة تتعلق بالإرهاب، بعد محاكمة جماعية جائرة مع 114 متهمًا آخر. وذكرت منظمة العفو الدولية أن العنبر الذي كان يؤويه كانت مكتظاً، وأنه كان يشعر بتوعك في أواخر مايو/ أيار، وكان غير قادر على التنفس بشكل طبيعي. وقد أعلم حسين حراس السجن بحالته، غير أنهم أخفقوا في نقله إلى المستشفى على الفور.

وتوفي سجين سياسي آخر، هو **حسن عبد النبي منصور**، في 25 يوليو/ تموز 2021، وسط ادعاءات بشأن تعرّضه بدوره إلى الإهمال الطبي. وتوفي بسبب مضاعفات فقر الدم المنجلي بعد نقله من مركز احتجاز الحوض الجاف إلى مجمع السلمانية الطبي. وكان ثمة مزاعم جدية حول كون إدارة السجن قد أحجمت عن إعطاء حسن الأدوية الموصوفة له، وامتنعت عن نقله إلى عيادة السجن، على الرغم من مطالبته المتكررة بتلقي الرعاية الطبية.

وهناك مؤخراً شواغل بشأن تقارير عن إصابات بداء السل في سجن جو منذ فبراير/ شباط 2022. وكان ثمة حالة إصابة مؤكدة بالسل في السجن في مطلع يونيو/ حزيران، في حين بدت أعراض المرض على سجينين آخرين.

وأما السجين السياسي **حسن عبد الله حبيب**، الذي أمضى في السجن ثماني سنوات من أصل عقوبة أمدها 27 عاماً، فقد نُقل إلى **مجمع السلمانية الطبي** في يونيو/ حزيران 2022 بعد تعرضه إلى نوبة من الألم الشديد بسبب داء فقر الدم المنجلي. ويعاني حسن من جملة اعتلالات، من بينها مشاكل في القولون والعمود الفقري، وفقر الدم المنجلي، وفقر دم البحر المتوسط (الثلاسيميا). في المستشفى، أعلم الأطباء حبيب بأنه مصاب بداء السل. غير أنه أُعيد إلى سجن جو على الرغم من تأكيد إصابته بمرضٍ مُعدٍ.

وفي **تسجيل** نُشر على الإنترنت، بيّن حسن ظروفه الصحية واتهم إدارة سجن جو بالإهمال الطبي. ودعا هيئات الرقابة الحكومية البحرينية إلى متابعة حالته وضمان حصوله على الرعاية الطبية المناسبة أو إطلاق سراحه ليتمكن من مواصلة تلقي العلاج خارج السجن.

وقد **ظهرت أعراض المرض** على سجينين سياسيين آخرين، هما **سيد نزار الوادعي** و**مرتضى محمد عبد الرضا**، إذ كانا مخالطين لحبيب على نحو وثيق. وأبلغت عائلاتهم عن إخفاق إدارة السجن في إجراء فحوصات السل العاجلة لهم. وكان الثلاثة يشتركون في الزنزانة مع سجين رابع، هو **أحمد جابر**، الذي أُطلق سراحه بموجب قانون العقوبات البديلة أواخر فبراير/ شباط 2022 بعد شهور من المرض.

في 2 يونيو/ حزيران 2022، أصدرت وزارة الصحة البحرينية بياناً أكدت فيه أن المرض الذي أُصيب به حبيب هو داء السل. وقالت الوزارة إن حالة حبيب مستقرة وأنه يتلقى العلاج، على الرغم من أن تسجيلاً صوتياً لحبيب من سجنه، صدر يوم 1 يونيو/ حزيران 2022، يشير إلى خلاف ذلك. وأضافت الوزارة بالقول إنها "تجري الفحوصات الاحترازية اللازمة على باقي السجناء الذين كانوا مخالطين لحسن". غير أنّ منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين **أفادت** بأن الوادعي احتُجز في الحبس الانفرادي ثلاثة أيام في الأسبوع الأول من شهر يونيو/ حزيران بعد أن طلب إجراء الفحص المناسب لداء السل، وتم تهديد والدته بالاعتقال عندما زارت السجن في 1 يونيو/ حزيران 2022 للمطالبة بإجراء الفحوصات لابنها. وقد **تم أخيراً إجراء الفحوصات** لعدد من السجناء من بينهم الوادعي في 6 يونيو/ حزيران 2022، غير أنّ عائلاتهم لم تُمكن من معرفة نتائج الفحوصات على الفور.

في أوائل يونيو/ حزيران 2022، لم يكن مكان احتجاج حسن عبد الله حبيب في سجن جو معلوماً على وجه التحديد، ولا ما إذا كان محتجزاً على نحو منفصل عن السجناء الآخرين لمنع تفشي داء السل. فضلاً عن ذلك، فإن وزارة الصحة لم تبيّن الإجراءات المتخذة في السجن لتتبع المخالطين وعزلهم، ومتى تعتزم إجراء اختبارات السل في السجن.

الحرمان من العلاج

ثمة سجين آخر لاقى إساءة المعاملة والإيذاء، هو الدكتور **عبد الجليل السنكيس**، وهو شخصية معارضة بارزة ومدافع عن حقوق الإنسان وأحد أفراد المجموعة المعروفة باسم "البحرين 13"، كانت السلطات قد حرمته مطوّلاً من تلقي العلاج لما كان يعانيه مسبقاً من مشاكل صحية. وكثيراً ما دعت الجماعات الحقوقية إلى إطلاق سراحه، ولا سيما بالنظر إلى أنه **كان مريضاً عن الطعام لمدة عام**، وقد نظم معهد البحرين للحقوق والديمقراطية احتجاجات في لندن، بما في ذلك في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز 2022 للتنبية إلى مُضيّ عام على إضرابه عن الطعام.

وكان الدكتور السنكيس قد بدأ إضراباً عن الطعام يكتفي فيه بتناول السوائل في 8 يوليو/ تموز 2021 احتجاجاً على ما يلاقيه من إساءة المعاملة والمضايقات في سجن جو. وقد لجأ إلى الإضراب عن الطعام بعد أن أخفق في مفاوضاته مع إدارة السجن التي سعى فيها إلى استرداد البحث الثقافي الذي كان قد اشتغل به أربع سنوات. وقد صادرت سلطات السجن بحثه في 9 أبريل/ نيسان 2021، ورفضت منذئذٍ ردّ المخطوط إلى الدكتور السنكيس أو عائلته، على الرغم من أنه دراسة تتعلق باللهجات والثقافة البحرينية دون أي محتوى سياسي.

في يوليو/ تموز 2021، **أعلنت** الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية البحرينية أن تسليم بحث الدكتور السنكيس إلى عائلته مُرجأً إلى أن يتم اتخاذ "قرار قانوني". في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، بيّن قرار قانوني الطبيعة غير السياسية للكتاب، إلا أن بحث الدكتور السنكيس ما يزال في قبضة السلطات.

في مارس/ آذار 2022، قام ممثل عن الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية بزيارة الدكتور السنكيس في مركز كانو الطبي وطلب منه تعديل عمله لكي تقوم الأمانة بمراجعته مرة أخرى. وقبل له إنّه سيواجه تبعات قانونية على محتوى البحث إذا ما نُشر دون تحرير. غير أنّ الدكتور السنكيس لا يريد نشر البحث، وإنما يطالب بتسليمه إلى أسرته وحسب.

في ديسمبر/ كانون الأول 2021، أعربت عائلته عن قلقها من أنه **كان يعاني** "من نوبات الدوار، حيث يشعر بالدوار ثم يقع أرضاً"، وأن سلطات السجن تحرمه من تلقي الرعاية الطبية المتخصصة. ولم يعاينه الطبيب المكلف بمتابعة حالته منذ 17 يناير/ كانون الثاني 2022. كما أنه يعاني من نوبات صداع متقطع شديدة، ومن مشكلة في البروستات، ومن التهاب مفصل الكتف، ومن الخدر وضعف البصر. وأكدت الأسرة أن إدارة السجن رفضت طوال شهور استبدال الأجزاء السفلى المطاطية لعكازيه، وهو ما تسبب في تعثره وسقوطه مراتٍ عدة. غير أنّ السلطات لم تستجب إلى مطالب الدكتور السنكيس باستبدالها. ويتلقى السنكيس الزيارات الأسرية يوم الأحد، لكن الاتصالات المصوّرة قد عُقّلت على نحو تعسفي منذ العام الماضي، وهو أمر صعب الاحتمال، ولا سيما أنّ له حفيدين جديدين لم يرهما.

يتناول السنكيس الحليب والسكر في الشاي، بالإضافة إلى مشروب معزز بالفيتامينات، للحفاظ على طاقته، لكن عائلته تقول "إنّ السلطات تعتمد بانتظام إلى منعه من الحصول على السكر والحليب في محاولة لحمله على إنهاء إضرابه". لقد فقد أكثر من 25 كيلوغراماً من وزنه وهو شاحب اللون ضعيف البدن، لكنه عازمٌ على مواصلة إضرابه عن الطعام.

إنّ ما يلاقيه الدكتور السنكيس من مضايقات في سجن جو إنما هو جزء من نمط ممنهج من إساءة معاملة السجناء السياسيين في البحرين.

وأما المدافع البارز عن حقوق الإنسان **عبد الهادي الخواجة**، الرئيس السابق والمؤسس المشارك لكل من مركز البحرين لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان، فلطالما احتج على سوء أحوال السجن، بما في ذلك الحرمان من تلقي العلاج. وفي سلسلة من [التسجيلات الصوتية](#) التي نشرتها عائلته في مارس/ آذار 2022، ذكر الخواجة تعرُّضه إلى أعمال انتقامية بسبب تحدّثه عن أحوال السجن، أو قيامه بأي احتجاجات ذات طابع علني. وتم قطع مكالماته أثناء تحدّثه إلى عائلته حال إشارته إلى ظروف السجن، الأمر الذي يبيّن صعوبة نقل الأنباء عن صنوف إساءة المعاملة. وقد حُرّم الخواجة من تلقي العلاج مما لقيه من التعذيب بعد اعتقاله في أبريل/ نيسان 2011. وكان الخواجة قد مُنح [جائزة مارتن إينالز لعام 2022](#) لنشاطه الحقوقي المتواصل.

"في سجون البحرين، تُستخدم احتياجاتك الأساسية، مثل الطعام والعلاج والتواصل مع الأسرة وساعات النوم والتنفس في الخارج أو حتى استخدام المراحيض - لاستنزائك أو قمعك أو معاقبتك، وذلك بغية التوصل إلى تحطيم نزاهتك وثقتك بنفسك واحترامك لذاتك"، كما قال الخواجة.

وأضاف: "إذا تجاسرت على استخدام أي من سُبل الاحتجاج القليلة للغاية - فإن العواقب تثبط المرء وتحبط مسعاه. إنَّ صرخة الألم أو الاحتجاج تُقمع بقسوة، وأما الإضراب عن الطعام، فأمرٌ لا يمكن التسامح معه مطلقاً".

انتهت إحدى المكالمات التي ذكر الخواجة فيها أحوال السجن بأن تدخّل حارس السجن مُعلماً إيّاه بأنّه سيقطع المكالمة ويصادر ما معه من أوراق، كما قال الخواجة لعائلته "إنَّ حارس السجن الموجود هنا الآن، وهو من اعتاد تعذيب الناس وضربهم، يقول لي "لماذا تتحدث بالإنجليزية؟ يجب أن تتكلم بالعربية". إنه أحد الجلادين، ولقد وضعوه هنا عن قصد، جلبوا الأشخاص المسؤولين عن التعذيب..."

وثمة سجين رأي آخر، هو **حسن مشيمع**، كان قد [مُنح من تلقي الرعاية الطبية](#) المناسبة في سجن جو. يعاني مشيمع، وهو كذلك أحد أفراد مجموعة "البحرين 13"، من مرض السرطان وداء السكري، بالإضافة إلى ارتفاع ضغط الدم والنقرس. ويحتاج إلى إجراء فحوصات طبية دورية كل ستة أشهر، ويتناول أنواعاً مختلفة من الأدوية لمشاكله الصحية المتعددة.

يقضي الخواجة والدكتور السنكيس ومشيمع أكاماً بالسجن مدى الحياة في سجن جو بعد إدانتهم في 22 يونيو/ حزيران 2011 بعد محاكمة بالغة الجور شابتها ادعاءات بايقاع التعذيب بهم، بسبب دورهم في الحراك الشعبي لعام 2011.

هيئات رقابة غير فعالة

تتواتر الأنباء عن وقائع إساءة المعاملة وقصور الرعاية الطبية أثناء الاحتجاز. وكانت هيئات الرقابة البحرينية غير ذات دور فعّال في منع تعديات الشرطة وتقديم الضالعين في انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

ويبدو أن مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، التي تم إنشاؤها باعتبارها آلية وقائية وطنية، خاملةً على نحو غير مبرر طوال العامين الماضيين، 2020 و 2021. وكان آخر ما قامت به مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين من زيارات إلى مراكز الاحتجاز يوم 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 إلى مستشفى للأمراض النفسية. كما كانت المفوضية غير نشطة كذلك خلال عام 2017.

وكانت قضية الدكتور السنكيس قد استدعت الاستنكار الدولي خلال عام 2021، وكان ثمة [دعوات كثيرة طالبت بالإفراج عنه](#). وأُعربت 16 منظمة عاملة في حقوق الإنسان و 101 أكاديمياً دولياً ومعهم العديد من البرلمانيين البريطانيين عن شواغلهم بشأن توقيف الدكتور السنكيس ووضعته الصحي العام بعد شهور من الإضراب عن الطعام، ودعوا إلى إطلاق سراحه على الفور.

بعث المشرعون البريطانيون برسالة إلى وزير الخارجية البريطاني تضامناً مع الدكتور السنكيس، فيها اتهموا المملكة المتحدة بغض الطرف عن قضيته. ومما جاء في الرسالة أن "هذا الصمت يهدد بأن يجعل البحرين تجترئ على تجريم المعارضة السلمية وعلى القيام بتعذيب المعارضين. يتعين على حكومة المملكة المتحدة أن تدين ما تقوم به البحرين من تنكيل بالدكتور السنكيس، وأن تطالب برّد ملكيته الفكرية إليه، وبالإفراج الفوري غير المشروط عنه. لا بد من وضع حد لهذا التعدي على العدالة".

المدافعات عن حقوق الإنسان يتعرضن إلى التعذيب في السجن

في تقرير صادر في عام 2021، وثّق مركز الخليج لحقوق الإنسان ما لاقته مدافعات عن حقوق الإنسان من إساءة المعاملة في السجون البحرينية، بما في ذلك قضية مدافعة عن حقوق الإنسان أصريت عن الطعام احتجاجاً على الظروف الرهيبة في سجن مدينة عيسى.

في مارس 2019، أعرب ستة من خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم البالغ بشأن معاملة السلطات لثلاث مدافعات عن حقوق الإنسان ظللن خاضعات إلى حظر السفر بسبب عملهن الحقوقي. وقد تعرّضت هاتيك المدافعات عن حقوق الإنسان إلى التعذيب، والذي يبدو أنه "إحدى أساليب الانتقام المفضلة لدى السلطات البحرينية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الذين يلجأون إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان".

تُعتبر المعاملة التي لاقتها المدافعة عن حقوق الإنسان ابتسام الصايغ مثلاً مروعاً على إساءة المعاملة. في عام 2017، تعرّضت الصايغ إلى التعذيب والاستجواب الشديدين انتقاماً منها لمشاركتها في أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف في مارس/ آذار 2017. وتعرضت السجناء إلى الشتم والضرب والاعتداء الجنسي والتهديد بالاغتصاب والقتل ما لم يدلين باعترافاتهن بالاتهامات الموجهة إليهن، ويوقفن نشاطهن الحقوقي.

تم احتجاز مدافعات عن حقوق الإنسان احتياطياً قبل محاكمتهن فيما يتصل بجرائم تتعلق بالإرهاب بسبب تعاونهن مع الآليات الدولية. كما واجهن محاكمات جائرة، وما فتئت بعضهن ممن صدرت بحقهن أحكام بالسجن يواجهن إجراءات عقابية، من بينها عدم تمكينهن من تلقي الرعاية الطبية، وتعرّضهن إلى التحرش الجنسي والترهيب المستمر.

وقد استنكر ستة عشر عضواً في البرلمان الفرنسي انتهاكات البحرين لحقوق الإنسان في رسالة بعثوا بها إلى السفير الفرنسي لدى البحرين في مايو/ أيار 2021. وقد وجّهت الرسالة انتباه السفير إلى أوضاع السجون المتردية في البحرين إبّان الوباء، وإخفاق السلطات في توفير الرعاية الطبية للمحتجزين وإنفاذ الإجراءات الصحية الأولية. كما بيّنت أوجه القصور في إصدار الأحكام البديلة في البحرين. وحثّ أعضاء مجلس النواب هؤلاء السفير الفرنسي على "إجراء حوار حقيقي مع السلطات البحرينية".

تطبيق نظام الأحكام البديلة على نحو غير عادل

مكّن القانون رقم 18 لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة المحاكم من فرض أحكام قضائية غير سالية للحرية بعد أن يكون الموقوفون قد أمضوا نصف مدة عقوبتهم. في سبتمبر/ أيلول 2021، عمد المرسوم الصادر بقانون، رقم 24 لسنة 2021، إلى توسعة نطاق إنفاذ قانون العقوبات البديلة، وأسقط شرط إتمام نصف مدة العقوبة. كما أتاح التعديل الجديد للمحاكم أن تقوم "بإستبدال العقوبة الأصلية بعقوبة بديلة أو أكثر قبل تنفيذها".

تم خلال عام 2021 إطلاق سراح العديد من السجناء، بمن فيهم سجناء سياسيون، إما بموجب قانون العقوبات البديلة أو بمقتضى عفو ملكي خاص. في 2 أبريل/ نيسان 2021، أعلن مساعد النائب العام أنه سيتم الإفراج عن 126 سجيناً بموجب قانون العقوبات البديلة بعد مراجعة قضاياهم، بينما تم الإعلان عن إطلاق سراح 73 سجيناً آخر بعد نحو أسبوع. وجاءت عمليات الإفراج هذه إبّان نقشي كوفيد-19 في سجن جو، وتساعد ما مارسه أسر السجناء من ضغط وما نظموه من مظاهرات للمطالبة بالإفراج عن ذويهم.

في 12 سبتمبر/ أيلول 2021، تم الإفراج المشروط عن 30 سجيناً بموجب القانون. ومن بين من أطلق سراحهم في أبريل / نيسان 2021 محمد حسن جواد، المعروف باسم برويز جواد، وهو أحد أفراد مجموعة "البحرين 13". وكان برويز قد اعتُقل عشرات المرات لدفاعه عن حقوق المعتقلين والسجناء. وتم العديد من وقائع الاعتقال تلك في التسعينات. وكان قد اعتُقل آخر مرة في 22 مارس/ آذار 2011 فيما يتصل بالحراك الشعبي الذي شهدته البلاد عام 2011. وقد أُدين وصدر بحقه حكمٌ بالسجن 15 عامًا بتهمة "التآمر لإسقاط النظام بالقوة، والتعاون مع منظمة إرهابية تعمل لصالح دولة أجنبية"، وكان ذلك في محاكمة عسكرية بالغة الجور شابتها ادعاءاتٌ بارتكاب التعذيب.

وفي سبتمبر/ أيلول 2021، أعلن مسؤول بإدارة تنفيذ الأحكام بوزارة الداخلية أن قد تمَّ الإفراج عن 3552 سجيناً بموجب قانون العقوبات البديلة منذ بدء نفاذه. غير أن العشرات ممن تنطبق عليهم أحكام قانون العقوبات البديلة استثنوا من نيل إطلاق السراح المشروط.

وقد قدّم عبد الهادي الخواجة طلباً إلى وزارة الداخلية التمس فيه قضاء ما بقي من مدة سجنه في بيته، لكن طلبه لم يلقَ إجابة. وكان قد سبق له أن قال إنَّ الحصول على عقوبة سوى السجن إنَّما هو "أهونُ الشرِّين"، إذ من شأنها أن تسمح للسجناء بأن يكونوا مع عائلاتهم. وتم الإفراج عن 196 سجيناً آخر خلال عام 2021 بمقتضى عفو ملكي خاص: أُطلق سراح 91 سجيناً منهم بمناسبة قدوم شهر رمضان، وأُفرج عن 105 سجناء آخرين في 15 ديسمبر/ كانون الثاني 2021، بمناسبة العيد الوطني البحريني.

التوصيات

يتوجب على السلطات البحرينية اتخاذ الإجراءات التالية:

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الرأي، بمن فيهم عبد الهادي الخواجة، والدكتور عبد الجليل السنكيس، وحسن مشيمع، وحسن عبد الله حبيب، وسيد نزار الوادعي، ومرضى محمد عبد الرضا، وسائر المدافعين عن حقوق الإنسان الآخرين، من محبسهم؛
- ضمان تمكين جميع السجناء مدّة احتجازهم من حقوقهم الأساسية وفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا)، بما في ذلك السماح لجميع السجناء بإجراء مكالمات هاتفية مع عائلاتهم، وتلقي العلاج والحصول على المعدات الطبية دون عقبات، و لضمان عدم تعرضهم إلى إساءة المعاملة والإيذاء؛
- ردُّ جميع ما صودر من كتابات السجناء إليهم، بما في ذلك تسليم أبحاث الدكتور السنكيس إلى أسرته كما كان قد طلب؛
- محاسبة جميع الضالعين في انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما ارتكاب أفعال التعذيب والاعتداء الجنسي وغيرها من الانتهاكات في السجن؛
- ضمان تمكّن المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين في جميع الظروف من القيام بعملهم المشروع دون خشية الانتقام وبلا أي قيود عليهم، بما في ذلك المضايقة القضائية.